



أستراليا: ثورة هادئة في ميزان القوى

كليمنت ماكتاير وجون ويليامز

Clement Macintyre / John Williams

لقد حصل عدد من المراجعات الهامة بشأن توزيع السلطات والمسؤوليات في الفدرالية الأسترالية بالرغم من أن التغييرات الدستورية الرسمية كانت قليلة خلال القرن الماضي. تمكن المستوى الوطني للحكومة أو الكومنولث من الحصول تدريجياً على المزيد من السلطات على حساب الولايات من أجل تلبية متطلبات الدور والمسؤوليات المتغيرة للحكومة. وبالتالي فإن النظام الفدرالي الأسترالي قد تطور نتيجة للتفسيرات القضائية للدستور والمناورات السياسية الماهره أكثر من تطوره من خلال تعديلات معتمدة.

تعتبر أستراليا إحدى الديمقراطيات الشابة وهي في نفس الوقت من أقدم الفدراليات. ففي عام 1901، توحدت المستعمرات الأسترالية الستة في "كومنولث

فدرالي غير قابل للتفكك يخضع للنأج الملكي البريطاني." كان هذا القرار نتيجة للمداولات والتسويات والنقاشات حول احتياجات وأمال المجتمع - رغم أنه استثنى أي استشارات مع المواطنين الأصليين. وقد جرت ثورة هادئة في توازن القوى والمسؤوليات بين المركز وبين الولايات خلال القرن الذي تلا الفدرالية. تعتبر أستراليا اليوم من أكثر الأنظمة الفدرالية مركبة في العالم.

لقد كان وضع الدستور الأسترالي بمثابة مشروع في القانون الدستوري المقارن والسياسة. وكان على واضعي الدستور، وهم من الذين تربوا على مبدأ الحكومة المسئولة القائمة على نموذج نظام ويستمنستر، أن يجدوا الأساليب التي تجمع بين مزايا الاتحاد وحاجة المستعمرات إلى الحكم الذاتي. وكان عليهم أن يضعوا هيكلية فدرالية لنظام الحكومة المسئولة الذي ابتكره. الجدير بالذكر أن الفدرالية الأمريكية هي أم الفدرالية الأسترالية حيث أن العديد من واضعي الدستور كان قد زار الولايات المتحدة ودرس القانون الدستوري الأمريكي وفضله على النظام الكندي بسبب طابع الأخير الفدرالي المركزي. ولكن، في النهاية، أثبت التاريخ أن هذا القرار كان نتيجة تrancesات غير صحيحة.

لقد أثروا النظام الذي يوفر السلطات والمسؤوليات المتزامنة كما يعكسه نموذج الدستور الأمريكي. كان عليهم أن يضعوا في دستورهم قائمة بالمجالات التي يستطيع الكونغرس أن يسن قوانين لها جنباً إلى جنب مع الولايات، بما في ذلك قوانين الضرائب وتنظيم بعض أنواع الشركات والهجرة والزواج والطلاق. إن منح برلمان الكونغرس قائمة سلطات محددة يعني أن واضعي الدستور تركوا السلطات المتبقية للولايات. وبالتالي فإن مجالات مثل القانون الجنائي وقانون تملك الأراضي والرعاية الصحية تبقى، وفقاً للدستور، في أيدي الولاية، الأمر الذي يضمن للولايات دوراً مستمراً وهاماً. أما السلطات الممنوحة للكونغرس فهي تتكون من القوانين التي كانت في عام ١٩٠١ تعتبر ضرورية من أجل إقامة أمة أسترالية.

يمنح الدستور الكونغرس سلطات حصرية في مجال الدفاع والرسوم الجمركية والضرائب والعملة والأمور التي تعتبر "من اختصاص الكونغرس" مثل مقدع الحكم في كنابير. أما عندما تتعامل قوانين الكونغرس والولاية مع نفس الموضوع مثل قوانين تنظيم الشركات فإن الغلبة، في حال وجود أي تناقض، تكون لقوانين الكونغرس.

إن هذه الخطة الأساسية التي تم وضعها عام ١٩٠١ ساعدت على مقاومة أي تغيير رسمي. يتطلب التغيير الدستوري موافقة الشعب من خلال إجراء استفتاء.

لقد تم اقتراح ٤٤ استفتاءً شعبياً خلال القرن الماضي، لم ينجح منها سوى ثمانية فقط منها منح الكومنولث سلطة تشريعية على سكان أستراليا الأصليين عام ١٩٦٧. كما رفض الأستراليون مؤخراً الانفصال عن الناج البريطاني وإقامة جمهورية أسترالية. لقد أجهدت هذه المقاومة للتغيير عقول الخبراء المختصين بالعلوم السياسية والإصلاحيين. ويبدو أن الإصلاح الدستوري، في النهاية، يعتمد على عاملين هما الدعم السياسي من جانب الحزبين الرئيسيين وعدم النظر للتغيير على أنه زيادة في سلطة الكومنولث. ولكن هذين العاملين، في النهاية، لم يضمنا النجاح دائماً.

بالرغم من العدد القليل من التعديلات الرسمية على النظام الفدرالي الأسترالي إلا أنه تحول بشكل كبير خاصه بسبب التفسيرات التي قدمتها المحكمة العليا للدستور. تم تأسيس المحكمة العليا عام ١٩٠٣، وهي محكمة الاستئناف من المحكمة العليا في أية ولاية والمحاكم الفدرالية الأخرى، وهي الجهة التي تقوم بتفصير الدستور. تعتبر هذه المحكمة المرجع الأخير في القانون الأسترالي إلا أن هذا الدور كان محظياً بسبب توفر فرصة تقديم استئناف إلى مجلس الملك الخاص البريطاني. على أية حال، انتهت فرصة تقديم الاستئناف في بريطانيا من خلال سلسلة من الخطوات التشريعية التي بدأت في الستينات وانتهت عام ١٩٨٦.

ونتيجة لتفصيرات الدستور والمناورات السياسية الحاذقة، تمكن الكومنولث من تأمينه على الفدرالية الأسترالية. لقد تمكن الكومنولث من خلال السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الضرائب من استخدام سلطاته المالية في فرض الالتزام على الولايات، حتى في حال افتقاره للقدرة التشريعية المباشرة. ونجد اليوم أن التعليم والصحة وحفظ النظام العام هي تحت هيمنة الأجندة السياسية للكومنولث. كما أن

تقوم المحكمة العليا بدور طليعي في تجديد الفدرالية الأسترالية. لقد شهدت العقود الأولى من الفدرالية الأسترالية محاولة من قبل المحكمة لحفظ على التوازن الفدرالي في اتحاد المستعمرات. إلا أن المحكمة غيرت نهجها عام ١٩٢٠ وسمحت للكومنولث ممارسة سلطات تشريعية حتى دون القيود الضمنية التي كانت موجودة خلال العقود السابقة. لقد سمح هذا التغيير والتغييرات التي حدثت على الصعيد السياسي بعد الحرب العالمية الثانية للكومنولث بأن يكون لاعباً رئيسياً في الفدرالية الأسترالية.

ونتيجة لتفصيرات الدستور والمناورات السياسية الحاذقة، تمكن الكومنولث من تأمينه على الفدرالية الأسترالية. لقد تمكن الكومنولث من خلال السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الضرائب من استخدام سلطاته المالية في فرض الالتزام على الولايات، حتى في حال افتقاره للقدرة التشريعية المباشرة. ونجد اليوم أن التعليم والصحة وحفظ النظام العام هي تحت هيمنة الأجندة السياسية للكومنولث. كما أن

سلطات الكومنولث على صك وتنفيذ المعاهدات الدولية قد زادت من اتساع رقعة هيمنة الكومنولث حيث أن هناك زيادة كبيرة في عدد ونطاق هذه المعاهدات. لقد تبين فيما بعد أن هذا الوضع مثير للجدل في كثير من المجالات مثل حماية البيئة وحقوق الإنسان والعلاقات الصناعية.

لقد عملت الفدرالية الأسترالية منذ نشأتها على رسم حدود قانونية واضحة للسلطات والمسؤوليات بين الكومنولث والولايات. وبالرغم من التغيير التدريجي لهذه الحدود من خلال مسارات التعاون والتفاوض والتاريخ إلا أن الفدرالية الأسترالية أثبتت نسبياً أنها نظام حكم ناجح.